وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 10 أكتوبر 2023

أخبار الطاقة

عبدالعزيز بن سلمان: إطلاق سوق الكربون الطوعي لتقليل الانبعاثات

الرياض - حازم بن حسين

الرياض

كشف وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان: «عن إطلاق سوق الكربون الطوعي لتقليل الانبعاثات، مؤكدا العمل على إطلاق برنامج يناقش شح الطاقة عالميا».

كما أعلنت اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة، تفعيل آلية السوق لتعويض وموازنة غازات الاحتباس الحراري، خلال أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023م، المقام حاليًا في الرياض.

وتعكس هذه الخطوة الدور الرائد للمملكة بالمنطقة في مواجهة تحديات تغيّر المناخ وتمكين المؤسسات على تقليل انبعاثاتها، ضمن جهودها في هذا المجال والرامية إلى الإسهام في تقليل الآثار السلبية الناجمة عن التغير المناخي، وذلك تحقيقًا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وبما يحقق مستهدفات الاستدامة البيئية في رؤية السعودية 2030 بهذا المجال.

ويأتي الإعلان عن تفعيل آلية تعويض وموازنة غازات الاحتباس الحراري اليوم، تطبيقًا لمبادرة طرح آلية السوق المحلية التي أعلنها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، خلال مبادرة السعودية الخضراء على هامش مؤتمر الأطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي (كوب 27) في شرم الشيخ في نوفمبر 2022م، ما يعكس جهود المملكة في مواجهة التغير المناخي، وستكون آلية السوق لتعويض وموازنة غازات الاحتباس الحراري متاحة لجميع الجهات داخل المملكة، حيث تعد حافزًا لتطوير أنشطة خفض الانبعاثات وإزالتها؛ لتحقيق مستهدف المملكة الطموح للوصول إلى الحياد الصفري بحلول 2060م.

وقال الأمين العام في اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة عبدالله السرحان: «نفخر بدعم طموحات المملكة المتعلقة بالمناخ من خلال إطلاق آلية السوق لتعويض وموازنة غازات الاحتباس الحراري، حيث ستمكّن هذه الآلية الجهات في جميع أنحاء المملكة من تحقيق أهدافها والحصول على شهادات لخفض الانبعاثات وإزالتها، مما يسهم في تعزيز الجهود لبناء مستقبل مستدام ومنخفض الانبعاثات».

ويُعدّ نهج هذه الآلية شاملًا ومتكاملًا، ويتيح للجهات داخل المملكة الاستفادة القصوى المترتبة على آلية السوق المحلية لإدارة الانبعاثات.

وتماشيًا مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ، فإن آلية السوق لتعويض وموازنة غازات الاحتباس الحراري ستدعم إسهامات المملكة المحددة وطنيًا، وتوفر فرصًا مالية عديدة بين الجهات الوطنية التي تسعى جاهدة لتحقيق أهدافها المناخية.

من جهته أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي، أن دول المجلس عازمة على مواصلة جهودها مع دول العالم لمواجهة تداعيات تغيير المناخ وجعل مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28) الذي تستضيفه الإمارات نقطة فارقة وعلامة مميزة.

من جهته أفاد بأن الاجتماع الوزاري أصدر بياناً مشتركاً، يؤكد من خلاله على الدعم التام لاستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر COP28، ويحددون فيه أيضاً مواقفهم تجاه العديد من الموضوعات التي ستطرح في هذا المؤتمر.

وقدم البديوي لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، التقدير والامتنان، لما يبذله من جهود مخلصة وعمل دؤوب لتعزيز مسيرة مجلس التعاون المباركة، ولما يلقاه العمل الخليجي المشترك من دعم ومساندة واهتمام، شاكراً صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة على التنظيم والإعداد المتميز لهذا الاجتماع، مثمناً جهود القائمين على أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023.

وأشار كذلك خلال كلمته للبيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى الموقر في دورته (43) (ديسمبر 2022م، الرياض) الذي أكد على تبني الركائز الأساسية لتحولات الطاقة (أمن الطاقة، والتنمية الاقتصادية، والتغير المناخي) وما تقوم به الدول الأعضاء من إنجازات وجهود في ركائز نهج الاقتصاد الدائري للكربون الأربعة (خفض الانبعاثات، وإعادة استخدامها، وإعادة تدويرها، وإزالتها) التي شملتها مبادرة السعودية الخضراء، ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، والمساهمات المحددة وطنياً لدول المجلس، وتعزيز العمل المشترك لتعظيم أثر جهود ومبادرات دول المجلس في العمل المتعلق بتحولات الطاقة والتغير المناخي.

وقد تم خلال الاجتماع مناقشة عدد من القضايا المناخية حول التخفيف والتكيف والتمويل والاستثمار والحصيلة العالمية، والإستراتيجيات اللازمة للدفع بالعمل المناخي مع ضمان أمن والنمو والازدهار الاقتصادي في المنطقة، وتبادل الأفكار والخبرات ووجهات النظر حول هذه القضايا المناخية.

الجبير: المملكة تسعى للريادة في الحفاظ على البيئة والحد من آثار التغير المناخي

الرياض

أكد معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء ومبعوث شؤون المناخ الأستاذ عادل بن أحمد الجبير، أن المملكة تسعى لأن تكون دولة رائدة في مجال الحفاظ على البيئة والحد من آثار التغير المناخي، واستعرض معاليه مبادرات وبرامج المملكة في هذا الصدد على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بما فيها مبادرتا السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، وتبني نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وتنويع مصادر الطاقة، واستهداف تحويل المدن في المملكة إلى مناطق خضراء خالية من التلوث البيئي من خلال تصميم يهدف إلى التقليل من الأزمات المرورية والتلوث البيئي لتحسين جودة الحياة.

جاء ذلك خلال مشاركة معاليه في جلسة حوارية بعنوان «نحو هدف عالمي للتكيف مع درجة حرارة 1.5 درجة مئوية»، ضمن فعاليات اليوم الأول لـ«أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023م»، والتي شارك فيها معالي وزيرة التكنولوجيا والبيئة والتغير المناخي في جمهورية المالديف شونا أمينه، ومعالي وزيرة البيئة وتغيير المناخ بدولة الإمارات العربية المتحدة مريم المهيري، ومعالي وزيرة البيئة في جمهورية تونس ليلى الشخاوي، والمدير التنفيذي للأسكوا رولا داشتي.

وفيما يتعلق بتحديات التغير المناخي في المنطقة والعالم، قال معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية عضو مجلس الوزراء ومبعوث شؤون المناخ: «نحن نؤمن بقوة بأن مشكلة التغير المناخي ذات أولوية كبيرة ليس فقط على مستوى المملكة العربية السعودية بل على مستوى دول العالم ولابد أن نبذل الجهود الحثيثة ونتكاتف لنجد حلًا لها، ويجب أن نسخر كافة الإمكانات والموارد والتقنيات لمواجهة تحدي التغير المناخي».

وأكد المتحدثون في الجلسة على ضرورة العمل سوياً للمضي قدماً في مواجهة التحديات التي تواجه العالم والمجتمعات لتعزيز التعاون في تحقيق أهداف المناخ من خلال تحسين جودة الحياة، والحد من هدر الطعام، والعمل على إيجاد حلولاً ابتكارية لمكافحة التصحر والمحافظة على الموارد المائية.

وأوضحوا أنه يجب التركيز على الدعم وبناء القدرات لمساعدة الدول النامية للحد من تبعات التغير المناخي من خلال التعاون الدولي.

بناء محطة تجريبية للهيدروجين منخفض الكربون بالشيبة الرياض

تواصل شركة الزيت العربية السعودي «أرامكو السعودية»، جهودها لتطوير حلول لخفض انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري تشمل الهيدروجين منخفض الكربون، والاستخلاص المباشر لثاني أكسيد الكربون من الهواء، وتقنية جديدة لتخزين ثاني أكسيد الكربون تتضمن تحويله إلى أحجار، والاستفادة من الطاقة الحرارية الجوفية.

وتدعم هذه المشاريع طموح «أرامكو السعودية» لتحقيق الحياد الصفري للغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري التي تقع ضمن النطاقين (1 و2) في مرافق أعمالها التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول العام 2050، كما يدعم طموح المملكة للوصول للحياد الصفري بحلول عام 2060.

وجرى الكشف عن تفاصيل المشاريع على هامش «أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2023م»، الذي تستضيفه المملكة خلال الفترة من 8 إلى 12 أكتوبر الجاري في مدينة الرياض.

وقال النائب التنفيذي للرئيس للتقنية والابتكار في أرامكو السعودية، أحمد الخويطر: «تعمل مثل هذه المشاريع على تسليط الضوء على بعض الطرق المبتكرة التي تهدف أرامكو السعودية من خلالها إلى المساعدة في تخفيف انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري والإسهام في معالجة التغيّر المناخي، ونحن نعمل على جبهات متعددة، ونطور شراكات مع مجموعات رائدة ومتنوعة في مختلف المجالات، في محاولة لتطوير الحلول التقنية التي لديها القدرة على إحداث تأثير حقيقي، ويشمل ذلك أساليب جديدة ومتقدمة تتوافق مع رؤيتنا للاقتصاد الدائري للكربون، حيث نسعى بكل جهدنا لتلبية احتياجات العالم من الطاقة، سواء في وقتنا الحالي أو في المستقبل».

وبعد نجاح المشروع التجريبي في الدنمارك، تعمل أرامكو السعودية على توقيع اتفاقية هندسية مع شركة توبسو، الشركة الرائدة في تقنيات كفاءة الطاقة، لبناء محطة تجريبية للهيدروجين منخفض الكربون في معمل استخلاص سوائل الغاز الطبيعي في الشيبة بالمملكة. ومن المتوقع أن تبلغ طاقتها الإنتاجية 6 أطنان من الهيدروجين يوميًا، ويُتوقع استخدام الكهرباء المتجددة في التهذيب البخاري الكهربائي الخاص بالمواد الهيدروكربونية لإنتاج هيدروجين منخفض الكربون يتم استخدامه في توليد الطاقة، مع استخلاص وعزل ثاني أكسيد الكربون الناتج عن ذلك.

وتتعاون «أرامكو السعودية» أيضًا مع شركة سيمنز للطاقة لتطوير وحدة الاستخلاص المباشر من الهواء في الظهران بقدرة استخلاص قد تصل إلى 12 طنًا من ثاني أكسيد الكربون سنويًا، وتهدف وحدة الاختبار التي يُتوقع اكتمالها في عام 2024 إلى تمهيد الطريق لمحطة تجريبية أكبر تتمتع بقدرة على استخلاص نحو 1250 طنًا سنويًا من ثاني أكسيد الكربون.

ونجحت «أرامكو السعودية» في تجربة تقنية جديدة لعزل ثاني أكسيد الكربون باستخدام التمعدن الموضعي التي تتضمن إذابته في الماء وحقنه في الصخور البركانية في جازان، وتُسهم هذه العملية في تحويل ثاني أكسيد الكربون بشكل دائم

إلى صخور كربونية، وتمّت هذه التجربة بمشاركة فريق من أرامكو السعودية، وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، كما تمّ تطوير العديد من التقنيات المبتكرة وتطبيقها في البرنامج التجريبي للمساعدة في زيادة الكفاءة وخفض التكلفة. وتستكشف الشركة أيضًا توسيع محفظتها للطاقة المتجددة من خلال الاستفادة من الطاقة الحرارية الجوفية، التي تتضمن تحويل البخار الصادر عن طبقات المياه الجوفية التي يتم تسخينها بشكل طبيعي إلى كهرباء، وقد تمّ بالفعل تحديد ثلاث مناطق محتملة على الساحل الغربي ورسم خرائط لها باستخدام تقنيات تحت سطح الماء المتطورة، ويجري اتخاذ الخطوات اللازمة لتقييم حجم موارد الطاقة الحرارية الجوفية في كل موقع.

المملكة تعلن خارطة طريق لزراعة 10 مليارات شجرة

الرياض

أعلنت المملكة العربية السعودية، اليوم الاثنين، عن خارطة الطريق الخاصة بزراعة 10 مليارات شجرة، والتي تندرج ضمن التزامات المملكة الوطنية والدولية بالتصدي لكافة التحديات البيئية المتعلقة بالمناخ وتحسين جودة حياة المواطنين من خلال الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي سيتم تحقيقها على المدى الطويل من خلال جهود التشجير. وذلك في إطار مبادرة السعودية الخضراء التي أطلقها الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة العليا للسعودية الخضراء.وتأتي هذه المبادرة بالتزامن مع فعاليات النسخة الثانية من أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي تستضيفه المملكة للمرة الأولى في الفترة من 8 - 12 أكتوبر 2023 بمدينة الرياض. وتتضمن الخارطة خطة استراتيجية مصممة لتنمية الغطاء النباتي في جميع مناطق الموائل الطبيعية، كما ستشمل المدن، والطرق السريعة، والمساحات الخضراء لضمان مساهمة الأشجار الجديدة في تعزيز صحة ورفاه سكان المملكة الذين تعيش النسبة الأكبر منهم في المناطق الحضرية.

ومن المتوقع أن تستفيد مراكز المدن من زيادة الكثافة الشجرية التي ستسهم في خفض درجات الحرارة بمقدار 2.2 درجة مئوية وتحسين جودة الهواء. وتُعَدُّ درجات الحرارة المرتفعة وتلوث الهواء من المخاطر البيئية الأكثر شيوعاً في المناطق الحضرية حول العالم، التي ترتبط بانتشار مجموعة من الأمراض غير المعدية، مثل أمراض القلب، والشرايين، والجهاز التنفسي. كما تُسهم جهود تنمية الغطاء النباتي بالمدن في خفض نسبة ثاني أكسيد الكربون.

وبالإضافة إلى ذلك سيسهم تنفيذ خارطة الطريق في توفير العديد من فرص العمل في مختلف أنحاء المملكة للقيام بمهام زراعة الأشجار، وجمع البذور، وتجهيز وصيانة الأراضي الزراعية، وتطوير شبكات لإعادة استخدام المياه المعالجة، وإنشاء حدائق ومتنزهات ومحميات جديدة، في خطوة مهمة تمهد الطريق لتطوير أساليب جديدة ومبتكرة لتعزيز الاستدامة. وتعدّ مبادرة «السعودية الخضراء» واحدة من أكبر مبادرات إعادة التشجير في العالم؛ حيث تعكس التزام المملكة بالتصدي للتحديات البيئية المختلفة التي تواجه البلاد، بما في ذلك انخفاض معدلات هطول الأمطار ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة ومناطق الغابات إلى ما دون المعدلات العالمية.

وكان الهدف الأولي الذي تم الإعلان عنه لزراعة 10 مليارات شجرة يعادل استصلاح 40 مليون هكتار من الأراضي في المملكة. ومن خلال تنفيذ الدراسة، تم رفع هذا الهدف ليعادل الآن استصلاح 74.8 مليون هكتار من الأراضي. ويشكّل هدف زراعة 10 مليارات شجرة نسبة 1 % من هدف التشجير العالمي، و20 % من هدف زراعة 50 مليار شجرة الذي حددته مبادرة «الشرق الأوسط الأخضر».

يشار إلى أن خارطة الطريق التي أعلن عنها اليوم لا تمثّل بداية جهود التشجير في المملكة، إذ شهدت الفترة بين عامي 2017 و2023 زراعة 41 مليون شجرة في مختلف أنحاء المملكة.

يذكر أن خارطة الطريق استندت إلى دراسة جدوى علمية استراتيجية تفصيلية استمرت لمدة عامين، جرى تنفيذها بالتعاون بين وزارة البيئة والمياه والزراعة والمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحّر، بمشاركة نخبة من أمهر الخبراء محليّاً ودوليّاً في تخصصات متعددة.كما توسّعت الدراسة إلى جانب التركيز على تمكين المملكة من تحقيق هدف زراعة 10 مليارات شجرة، لتشمل أساليب الري المستدامة التي يمكن استخدامها في أنشطة التشجير، وضمان توافق أنواع الأشجار المختارة مع الغطاء النباتي وقدرتها على التكيف مع مناخ المملكة. وشملت الدراسة أكثر من 1,150 مسحاً ميدانيّاً في مختلف مناطق المملكة لتحديد المواقع الجغرافية الأنسب لزراعة الأشجار، استناداً إلى الظروف البيئية المختلفة، بما في ذلك التربة، والمياه، ودرجات الحرارة، والرياح، والارتفاع عن مستوى سطح البحر. كما تضمنت الدراسة تقييماً شاملاً للقطاعات ذات الصلة، بالاستفادة من التوصيات العلمية والتقنيات المتقدمة.ومن المقرر تنفيذ خارطة الطريق المعتمدة على مرحلتين؛ تمتدّ المرحلة الأولى من عام 2024م حتى عام 2030م، وتَتَّبِع نهجاً قائماً على الطبيعة؛ لإعادة التأهيل البيئي، بينما ستبدأ المرحلة الثانية في عام 2030م، وسيتم خلالها العمل على استحداث نهج شامل يعتمد على الجهود البشرية في إعادة التأهيل البيئي.

وتحتضن السعودية أكثر من 2,000 من الأنواع النباتية، التي تزدهر عبر مجموعة متنوعة من الموائل الطبيعية، بما في ذلك غابات المانجروف والمستنقعات والغابات الجبلية والمراعي والمتنزهات الوطنية والوديان. ومن المتوقع زراعة أكثر من 600 مليون شجرة بحلول عام 2030، أي ما يعادل استصلاح 3.8 مليون هكتار من الأراضي. وتعدّ استعادة وحماية التنوع الأحيائي أحد أهم الجوانب التي يركز عليها هدف زراعة 10 مليارات شجرة.

النفط يقفز مع إثارة التوترات في الشرق الأوسط والمخاوف بشأن الإمدادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أكثر من ثلاث دولارات للبرميل في التعاملات الآسيوية أمس الاثنين إذ أدت الاشتباكات العسكرية بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى تفاقم الضبابية السياسية في أنحاء الشرق الأوسط وإثارة المخاوف بشأن الإمدادات.

وارتفع خام برنت 3.10 دولارات، بما يعادل 3.67 %، إلى 87.68 دولارا للبرميل، في حين بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 86.05 دولارا للبرميل، مرتفعا 3.26 دولارات، أو 3.94 %. وكان الخامان القياسيان قد قفزا أكثر من أربع دولارات للبرميل في وقت سابق قبل أن يتراجعا قليلا.

وقال محللون من بنك ايه ان زد، في مذكرة للعملاء: «المخاطر الجيوسياسية المتزايدة في الشرق الأوسط من شأنها أن تدعم أسعار النفط، ويمكن توقع المزيد من التقلبات». وعكس ارتفاع أسعار النفط الاتجاه الهبوطي الذي سجله الأسبوع الماضي -وهو أكبر انخفاض أسبوعي منذ مارس- والذي انخفض فيه برنت نحو 11 % وتراجع خام غرب تكساس الوسيط أكثر من 8 % وسط مخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة وتأثيرها على الطلب العالمي.

وشنت حماس يوم السبت أكبر هجوم عسكري على إسرائيل منذ عقود، مما أسفر عن مقتل مئات الإسرائيليين وأدى إلى موجة من الضربات الجوية الإسرائيلية الانتقامية على غزة والتي أسفرت أيضًا عن مقتل أكثر من 400 شخص.

ويشعر المحللون بالقلق من احتمال اختناق إمدادات النفط إذا تم جر إيران إلى الصراع.وإذا حاصر الصراع إيران، فإن ما يصل إلى 3 % من إمدادات النفط العالمية معرضة للخطر. وإذا حدث صراع أوسع نطاقاً أدى في النهاية إلى التأثير على العبور عبر مضيق هرمز، فقد يصبح نحو 20 % من إمدادات النفط العالمية رهينة». وبعد الهجوم الأوسع والأكثر دموية على إسرائيل منذ عقود، والذي هدد بإشعال التوترات في الشرق الأوسط، التي تصدر نحو ثلث النفط الخام في العالم، ارتفع سعر النفط بما يصل إلى 5 %. وتم تداول خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 86 دولارًا للبرميل مع عودة علاوة مخاطر الحرب إلى الأسواق. وتجاوز عدد القتلى من الجانبين في أعقاب هجمات حماس ضد إسرائيل خلال عطلة نهاية الأسبوع 1100 شخص مع دخول القتال لليوم الثالث، في حين قالت الولايات المتحدة إنها سترسل سفنا حربية إلى المنطقة.ولا تشكل الأحداث الأخيرة في إسرائيل تهديدًا مباشرًا لتدفقات النفط، ولكن هناك خطر من أن يتطور الصراع إلى حرب بالوكالة أكثر تدميراً، مما قد يؤدي إلى تورط الولايات المتحدة وإيران. وأي رد انتقامي ضد طهران وسط تقارير عن تورطها في الهجمات قد يعرض للخطر مرور السفن عبر مضيق هرمز، وهو ممر حيوي هددت إيران في السابق بإغلاقه.

وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط وخام برنت القياسي هذا الشهر -حيث انخفضت بنحو 10 دولارات للبرميل قبل الهجوم على إسرائيل- حيث ألقت المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ النمو بظلالها على توقعات الطلب. بينما طغت هذه المخاوف على الاتجاه الصعودي الذي أدى إلى ارتفاع حاد في الربع الثالث مع تشديد الأرصدة المادية بسبب تخفيضات إنتاج النفط الخام التي قادتها السعودية لفترة طويلة.

وقال إد مورس وإيريك لي، المحللان في سيتي جروب، في مذكرة، إن الحرب بين إسرائيل وحماس تقلل من التوقعات بأن السعودية ستخفض أو تلغي قيود الإنتاج البالغة مليون برميل يوميا. وأضافوا أن المخاطر تتزايد أيضًا من أن إسرائيل ستهاجم إيران.وتأتي الهجمات بعد أشهر من تخفيف التوتر بين واشنطن وطهران، مع انتعاش شحنات النفط الخام من إيران إلى أعلى مستوى لها منذ خمس سنوات بمباركة أميركا الضمنية. وفي السيناريو المتطرف، يمكن لإيران أن تنتقم وتستهدف مضيق هرمز، إذا وجدت الجمهورية الإسلامية نفسها في الزاوية. ويعد الممر المائي ضروريا لحركة ما يقرب من 17 مليون برميل من النفط الخام والمكثفات يوميا.وقال محللو ار بي سي كابيتال ماركيتس، بما في ذلك هيليما كروفت، في مذكرة: "إذا خرجت إسرائيل وورطت إيران بشكل مباشر، نعتقد أنه سيكون من الصعب على الأرجح على إدارة بايدن الاستمرار في تبني نظام العقوبات المتساهل هذا". وأضافوا: «نتوقع أن يزعم النقاد في الكونغرس وأماكن أخرى أن البيت الأبيض يزود إيران بالموارد المالية اللازمة لرعاية مثل هذه الجهات الخبيثة».

وانعكست أحداث نهاية الأسبوع على منحنى العقود الآجلة للنفط، على الرغم من أن التحركات لم تكن مثيرة، وانتقل النطاق الزمني الفوري لخام غرب تكساس الوسيط إلى 1.75 دولار للبرميل في حالة تخلف، وهو هيكل سوق صعودي يشير إلى التوتر بشأن العرض، من 1.51 دولار يوم الجمعة.وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع لدى مجموعة آي ان جي: «إن قلة الحركة في الفترات الزمنية لخام غرب تكساس الوسيط تشير إلى أن هناك تغييرًا طفيفًا في أساسيات العرض والطلب في الوقت الحالي». «ومن المرجح أن تدعم الأسعار عدم اليقين بشأن كيفية تطور الوضع».وقال محللو سيتي جروب، أدى هجوم حماس على إسرائيل إلى ارتفاع أسعار النفط يوم الاثنين مع تسعير الأسواق لمخاوف من صراع أوسع نطاقا في الشرق الأوسط، بعد يوم من قصف إسرائيل لقطاع غزة الفلسطيني ردا على إحدى أكثر الهجمات دموية في تاريخها. تاريخ.

وارتفع الدولار والين الياباني كملاذ آمن. وبلغ مؤشر الدولار 106.32، وهو مستوى أكثر ثباتا خلال اليوم. وارتفع السعر الفوري للذهب بنسبة 1.2 % إلى 1853.09 للأوقيةوقال ألفين تان، رئيس استراتيجية العملات الأجنبية في آسيا، وأسواق رأس المال لدى ار بي سي: «إن الأحداث التي وقعت خلال عطلة نهاية الأسبوع والفظائع التي ارتكبتها حماس في إسرائيل، ورد فعل الأخيرة عليها وإعلان الحرب اللاحق، دفعت إلى الانتقال إلى الدولار الأميركي والذهب بالإضافة إلى عرض متواضع للسندات، مع تحرك المخاوف بشأن مخاطر التصعيد».

وأضاف تان: «النطاق الحالي للصراع ليس له تأثير مباشر على إمدادات النفط العالمية، لكن القلق هو أنه قد يجر إيران». وقال وزير الخارجية الأميركي بلينكن خلال عطلة نهاية الأسبوع إنه لا يوجد دليل على تورط إيران «بشكل مباشر» في الهجوم على إسرائيل، ولكن هناك بالفعل علاقة طويلة الأمد بين إيران وحماس.

وقال «من المنظور الجيوسياسي، تختلف هذه الحرب عن حرب عام 1973 لأن المشهد السياسي والجيوسياسي مختلفان.

وأولاً، الدول العربية لا تهاجم إسرائيل معًا. وثانياً، تمتلك دول أوبك طاقة احتياطية تعمل على تقييدها عن طيب خاطر للحفاظ على سعر النفط عند مستوى أعلى من 80 دولاراً (للبرميل)، لكنها لا تفكر بالضرورة في مضاعفة أسعار النفط ثلاث مرات - وهو ما لن يؤدي إلا إلى تسريع عملية تحول الطاقة.

«وثالثًا، نعم، يمكن للولايات المتحدة أن تستمر في الاستفادة من احتياطياتها النفطية الاستراتيجية لتسوية صدمة محتملة في الأسعار على الرغم من انخفاض الاحتياطي الاستراتيجي للنفط إلى أدنى مستوى له منذ 40 عامًا في أعقاب الحرب الأوكرانية، وأخيراً الحرب الأوكرانية والحظر على النفط الروسي». وقال تان، إن الأمر موجود بالفعل وليس لدى الغرب سوى هامش ضئيل لفرض حظر آخر على النفط العربي. «ومع ذلك، فإن الانتقام المحتمل ضد طهران يمثل خطرًا صعوديًا خطيرًا على أسعار النفط. سنراقب التطورات، لكن لا نتكهن بارتفاع كامل في أسعار النفط في الوقت الحالي».

وتشير إحدى نقاط البيانات الأكثر إثارة للجدل في سوق النفط في السنوات الأخيرة -وهو مقياس لكمية البنزين التي يستهلكها الأميركيون- إلى انهيار الطلب الذي يثير قلق التجار في جميع أنحاء العالم.

وفي يوم الأربعاء من الأسبوع الماضي، انخفض المقياس الأكثر مراقبة في السوق لاستهلاك الوقود في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوى له خلال هذا الوقت من العام منذ ربع قرن. ومنذ ذروة الصيف، يشير إلى انخفاض قدره مليون برميل يوميا. وانخفضت العقود الآجلة المتداولة في نيويورك، وهو المؤشر العالمي، بنسبة 6.9 %، وهو أحد المحفزات العديدة لأكبر هزيمة للنفط في يوم واحد خلال عام في ذلك اليوم.لكن، إن ما يحدث في سوق البنزين في الولايات المتحدة له آثار تتجاوز بكثير الوقود نفسه. ويمثل طلب البلاد على الوقود واحدًا من كل 11 برميلًا من النفط المستهلك في العالم، مما يجعله محوريًا لصورة الطلب العالمي. ويمكن أن يؤثر أيضًا على التضخم، مما يساعد على تشكيل النمو الاقتصادي.في حين أن المراقبين مثل جولدمان ساكس يجادلون بأن البيانات بالغت في ضعف الطلب، فإن تراجع الاستهلاك، الذي استمر لأسابيع، يشير مع ذلك إلى انكماش أكبر من المعتاد في نهاية موسم القيادة الصيفي في الولايات المتحدة. ويعود جزء من الضعف إلى ارتفاع أسعار النفط، والتي أعقبت ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية موسمية، وهي خطوة يقول المحللون في بنك جيه بي مورجان تشيس وشركاه إنها أدت إلى تدمير الطلب.وأي فقدان في الطلب يمثل مشكلة محتملة لأن مصافي التكرير يجب أن تنتج الوقود حتى لو لم ترغب في ذلك. وتعتمد المصانع الأوروبية بشكل متزايد على نظام غذائي من نوع الخامات الخفيفة التي غالبا ما يتم إنتاجها في الولايات المتحدة، والتي تميل إلى ضخ كميات أكبر من البنزين مقارنة بالأنواع التي تضخها دول مثل المملكة العربية السعودية أو روسيا، وبما أن البنزين لا يتم إنتاجه بشكل منفصل، فإن المصافي التي ترغب في الاستفادة من أسعار الديزل المرتفعة للغاية لا يمكنها تجنب إنتاج البنزين أيضًا.

وقال مارك ويليامز، المحلل في شركة وود ماكنزي المحدودة المتخصصة في أسواق الوقود والتكرير: «لقد أصبح البنزين منتجًا ثانويًا فائضًا لمصافي التكرير» في الولايات المتحدة وأوروبا، التي تسعى لتحقيق أرباح قوية من إنتاج وقود الديزل ووقود الطائرات.

تحالف أوبك+ يصمد مع تأرجح الطلب العالمي على النفط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

لم يكن إعلان أوبك+ الإبقاء على تخفيضات إنتاج النفط الحالية سارية حتى نهاية العام، مفاجئًا، ومع ذلك انخفضت أسعار النفط الخام بشكل كبير، مما أثار اقتراحات بأن تخفيضات أوبك + ربما تعمل بالفعل على تنشيط ما يسميه الكثيرون علاج ارتفاع أسعار النفط، وهو ارتفاع الأسعار.

ولكن هناك احتمال أن يواصل النفط ارتفاعه قبل أن يبدأ في التأثير على الطلب. والسؤال، هو إلى أي مدى، والجواب: ربما أعلى قليلا. وحذر وزير النفط الهندي هذا الأسبوع من العواقب غير المقصودة لتخفيضات أوبك+، قائلاً إن من حق منتجي أوبك+ أن يقرروا كمية النفط التي سيضخونها، لكن لا ينبغي لهم أن "يغفلوا عن العواقب".

وأضاف هارديب سينغ بوري: «ويمكن أن تصبح نبوءة ذاتية التحقق أن الطلب سينخفض لأن الناس ليس لديهم القدرة على الحفاظ عليه». وأجمع عديد المحللين بأن تدمير الطلب جار بالفعل. وفي الولايات المتحدة، كان استهلاك البنزين في موسم القيادة هذا أقل بمقدار 600 ألف برميل يوميا من المتوسط لعام 2019، وهو آخر عام قبل الوباء مع ما يفترض أنه طلب طبيعي.بالإضافة إلى ذلك، أظهر تقرير مخزون إدارة معلومات الطاقة، الأخير زيادة كبيرة في مخزونات البنزين، مما عزز تصور الطلب الفاتر على الوقود. ومن غير المستغرب أن يكون هذا الارتفاع أحد العوامل التي أثرت على الأسعار هذا الأسبوع.

ولكن في حين أن الطلب قد يضعف في الولايات المتحدة، فإنه آخذ في الارتفاع في أجزاء أخرى من العالم، ويشير لي إلى أن الصين والهند والبرازيل تشهد جميعها ارتفاعاً في الطلب على النفط. ووفقا للتقرير، فإن هذا النمو يحتاج إلى أن يكون أقوى لتعويض الانخفاض في الطلب في أماكن أخرى.

لكن هذا سيعتمد على أسباب تدمير الطلب. وعندما نتحدث عن الطلب الأميركي، لم تكن الأسعار هي التي دمرت الطلب، إذ كان سعر النفط أقل بكثير من 90 دولارًا للبرميل خلال موسم القيادة الصيفي. وربما كان السبب هو التضخم، الذي ظل مرتفعا على الرغم من الإنفاق الاستهلاكي المرتفع باستمرار. وفي الوقت نفسه، فإن الطلب على النفط في الصين «يزدهر».

وقال محللو السلع في بنك جولدمان ساكس مؤخراً: «إن الطلب الصيني على النفط كان مدعوماً بحركة داخلية قياسية، كما يتبين من الازدحام القوي وبيانات الطيران الداخلي»، مشيرين إلى الطلب المزدهر في البلاد على النحاس، مدفوعاً بصناعات الطاقة المنخفضة الكربون.

كما أن الطلب على النفط في الهند قوي للغاية، على الرغم من مخاوف الحكومة بشأن الأسعار، والتي يحركها حقيقة أن

البلاد تعتمد على الواردات لتلبية ما يزيد على 80 % من استهلاكها من النفط. وعلى الرغم من تحذيراته بشأن الأسعار، قال وزير النفط الهندي هذا الأسبوع إن بلاده «ستتدبر أمرها» حتى لو تجاوز سعر النفط 100 دولار للبرميل.

ويبدو أن هذا هو المكان الذي يرى معظم المراقبين أن النفط يتجه إليه على أي حال. وكان آخر من انضم إلى نادي سعر 100 دولار للبرميل هي شركة إكوينور النرويجية، التي توقع كبير الاقتصاديين لديها، إيريك ويرنس، «أنني لا أستبعد إمكانية وصول الأسعار إلى 100 دولار للبرميل»، لكنه أضاف أن «ذلك لن يكون بسبب رغبة أوبك في أن تصل الأسعار إلى 100 دولار للبرميل ولا أعتقد أنهم يهدفون إلى هذا السعر.

والواقع أن ويرنس قدم نقطة ممتازة أثارها آخرون في الأيام الأخيرة أيضاً، ملمحاً، إلى أن أوبك + ككل أو المملكة العربية السعودية وروسيا ليست مهتمة بمشاهدة أسعار النفط ترتفع إلى عنان السماء، وهم يدركون طبيعة علاج ارتفاع أسعار النفط. لذا، كما كان من قبل، فإن ما يفعلونه هو إجراء توازن جيد يمكن أن يبقي الأسعار مرتفعة بما يكفي للمنتجين ولكن دون قتل الطلب، على الأقل ليس كثيرًا. وهذه هي القضية الرئيسة على المحك: هل يستطيع الاقتصاد العالمي أن يستمر في التحرك بسرعة حتى مع ارتفاع أسعار النفط إلى ما يقرب من 100 دولار أو حتى أعلى من ذلك، أم أن التداعيات التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تدمير المزيد من الطلب على النفط؟.

في الوقت الحالي، يبدو أن الاقتصاد مستمر في التحرك، مصحوبًا بمخاوف مستمرة بشأن أسعار الفائدة، والركود، والإنفاق الاستهلاكي. وفي الوقت نفسه، تستمر توقعات ذروة الطلب على النفط في الظهور، وآخرها من شركة ريستاد اينرجي. وكانت شركة استشارات الطاقة النرويجية قد فاجأت هذا الأسبوع عندما توقعت أن أسعار النفط على وشك الانخفاض بشكل حاد بفضل وفرة العرض وذروة نمو الطلب على النفط.

وتتعارض هذه التوقعات مع الملاحظات التي أدلى بها كبير الاقتصاديين في إكوينور، الذي أشار إلى أن القدرة الإنتاجية المحدودة على مستوى العالم كانت جزءًا من السبب وراء وصول النفط إلى 100 دولار للبرميل قريبًا. كما أنه يتعارض مع ما حذرت منه أوبك منذ سنوات: نقص الاستثمار في الإنتاج الجديد الذي من شأنه أن يضر في نهاية المطاف بوضع العرض العالمي.

وفي الوقت الحالي، يبدو أن السوق تتمتع بإمدادات جيدة إلى حد معقول على الرغم من التخفيضات السعودية والروسية. ولكن يبدو أن التوازن دقيق، مع وجود عجز قاب قوسين أو أدنى، وفقا لمعظم المحللين. وبمجرد أن يصبح ذلك رسميًا، سوف يصبح من الواضح مدى مرونة الطلب على النفط في العامين الماضيين، أو، بدلاً من ذلك، مدى استمرار عدم مرونته. وهذا قد يحسم الجدل حول ذروة الطلب على النفط، على الأقل لفترة قصيرة.

في وقت، تؤكد المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى التزامها بالتعديلات الطوعية لإنتاج النفط. وذكرت الأنباء يوم الأحد إن البحرين والعراق والكويت وعمان والسعودية والإمارات العربية المتحدة أكدت مجددا التزامها بإجراء «تعديلات طوعية جماعية وفردية» على إنتاج النفط.

واجتمع وزراء نفط الدول الست على هامش فعاليات أسبوع المناخ التابع للأمم المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا في الرياض يوم الأحد. وعلاوة على ذلك، أكد الوزراء مجددا استعداد دول إعلان التعاون لاتخاذ إجراءات إضافية في أي وقت في إطار جهودها المستمرة لدعم استقرار السوق، والبناء على التماسك القوي لأوبك+».

واتفقت أوبك+ في يونيو على تمديد تخفيضات النفط الطوعية التي تم تقديمها لأول مرة في أبريل حتى نهاية 2024. وتمتد التخفيضات الطوعية الإضافية للسعودية وروسيا حتى نهاية 2023 وتخضع لمراجعة شهرية. ولم يجرِ تحالف أوبك+، أي تغييرات على سياسة إنتاج النفط للمجموعة، بعد أن قالت السعودية وروسيا إنهما ستبقيان على تخفيضات الإمدادات الطوعية لدعم السوق.

في وقت تتجاهل شركات تكرير النفط الصينية التهديدات التي تواجه إمدادات النفط الإيرانية، إذ أن مصافي النفط في جميع أنحاء الصين واثقة من أن التدفقات من الجمهورية الإسلامية ستستمر بلا هوادة في أعقاب هجوم حركة حماس المسلحة على إسرائيل، وتراهن على أن واشنطن ستسعى إلى تجنب ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية.

وكانت شركات المعالجة المستقلة في الصين، من المشترين المتحمسين للنفط الإيراني في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، فإن علاقات إيران بحماس وعلاقاتها المزعومة بالهجوم المفاجئ يمكن أن تعرض تلك التجارة للخطر، وهناك خطر أن يتخذ البيت الأبيض موقفا أكثر صرامة بشأن تطبيق العقوبات، مما يعكس النهج الأكثر مرونة الذي سمح لإيران بزيادة الإنتاج بأكثر من نصف مليون برميل يوميا هذا العام. وفي الوقت الحالي على الأقل، قال العديد من شركات التكرير والتجار الصينيين المشاركين في شراء النفط الخام المخفض إنهم لا يتوقعون حملة قمع أو أي اضطرابات. وقالوا إنه حتى مع تعرض واشنطن لضغوط للتحرك، فإن إدارة بايدن ستراقب الضغوط التضخمية قبل الانتخابات الرئاسية العام المقبل.

وفي الماضي، لم تكن العقوبات فعالة للغاية في إضعاف حماس الصين للنفط الإيراني، حيث كان النفط الخام يتنكر في كثير من الأحيان على أنه يأتي من مصادر أخرى، وأبرزها ماليزيا.

وقد ساهم في زيادة التدفقات هذا العام اتباع نهج أكثر ليونة في تطبيق العقوبات، حيث انخرطت واشنطن وطهران في دبلوماسية مبدئية لإعادة فرض القيود على برنامج طهران النووي. وقالت شركة استخبارات البيانات كبلر إن مشتريات الصين من النفط الإيراني ارتفعت إلى 1.5 مليون برميل يوميا في أغسطس، وهو أكبر عدد منذ عقد من الزمن. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاطر. وذكرت بيانات الاثنين أن مسؤولين أمنيين إيرانيين ساعدوا في التخطيط لهجمات نهاية الأسبوع على إسرائيل. وقال وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إن الولايات المتحدة ليس لديها أي دليل في الوقت الحالي على تورط إيران بشكل مباشر.

وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع لدى مجموعة آي ان جي، إنه إذا لعبت إيران دورًا في هذه الهجمات -بشكل مباشر أو غير مباشر- فقد يكون هناك تطبيق أكثر صرامة للعقوبات النفطية الأميركية ضد طهران، وقد يكون المستفيد من هذا التصعيد هو الكرملين. وقال التجار إن روسيا هي بالفعل مورد رئيس للنفط الخام إلى الصين، على الرغم من أن ارتفاع الأسعار قد يصبح مصدر قلق كبير.

إلى ذلك، تراجعت العقود الآجلة للأسهم الأميركية يوم الاثنين مع ارتفاع أسعار النفط وسندات الخزانة بسبب الصراع

العسكري في الشرق الأوسط، في حين أدى تقرير الوظائف الأميركي المثير لشهر سبتمبر إلى زيادة المخاطر على أرقام التضخم في وقت لاحق من الأسبوع.

وكانت العطلات في اليابان وكوريا الجنوبية بمثابة ظروف ضعيفة، لكن العرض الأولي كان لشراء السندات والملاذات الآمنة للين الياباني والذهب، في حين ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 3 دولارات للبرميل.

وتراجع الشيكل الإسرائيلي في البداية إلى أدنى مستوى له منذ أوائل عام 2015 عند 3.9880 للدولار، مما دفع البنك المركزي في البلاد إلى عرض بيع ما يصل إلى 30 مليار دولار مقابل الشيكل.

وساعد الإجراء الفوري العملة على تقليص خسائرها إلى 3.9050، في حين قال البنك المركزي أيضًا إنه سيوفر السيولة للأسواق حسب الحاجة.

وقال محللو سي بي ايه، في مذكرة: «إن الخطر يتمثل في ارتفاع أسعار النفط، وتراجع الأسهم، وزيادة التقلبات التي تدعم الدولار والين، وتقوض عملات المخاطر». وأضافوا أن هناك احتمالا على وجه الخصوص بتعطيل إمدادات النفط من إيران.

«بالنظر إلى الضيق الذي تواجهه بالفعل أسواق النفط الفعلية في الربع الأخير من عام 2023، فإن الانخفاض الفوري في صادرات النفط الإيرانية يهدد بدفع العقود الآجلة لخام برنت إلى ما فوق 100 دولار أميركي للبرميل على المدى القصير».

«نيوتنكس» تدعم أهداف الاستدامة في رؤية المملكة العربية السعودية 2030

الرياض

الرائدة في مجال الحوسبة الهجينة المتعددة، التزامها نحو تعزيز أهداف الاستدامة برؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتي تهدف إلى التغلب على التحديات البيئية من خلال الإجراءات القابلة للقياس والمبادرات الخضراء.

صرح «طلال السيف» المدير العام الإقليمي في مناطق: السعودية، والبحرين، وقطر، ومصر لدى شركة «نيوتنكس» : «نود في البداية أن نهنئ قيادة المملكة العربية السعودية وحكومتها على خطط المملكة المتجددة ومبادراتها الخضراء التي أدت إلى الإنجاز الكبير المتمثل في تقدمها 24 مركزًا على مؤشر تحول الطاقة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وريادة منطقة الشرق الأوسط.

ويعد الإعلان السابق عن «تأسيس شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية»، المبادرة الأولى من نوعها في المنطقة، هي مجرد مثال على الدور الرائد والعالمي للمملكة العربية السعودية في الحد من انبعاثات الكربون والوصول إلى الحياد الصفري أو معدل صفر كربون من الانبعاثات».

«يمثل مركز البيانات والبنى التحتية الرقمية ككل حصة كبيرة من استهلاك الطاقة في جميع أنحاء العالم مع اعتبار معيار البصمة الكربونية. يتفق معظم المحللين على أن البنى التحتية فائقة الاندماج (HCI) هي الطريقة الأفضل والأكثر سرعة لتقليل استهلاك الطاقة في مراكز البيانات والبصمة الكربونية. وباعتبار شركة «نيوتنكس» رائدة وراسخة في مجال تكنولوجيا التفاعل البشري، تلتزم الشركة بدعمها جهود الاستدامة في المملكة العربية السعودية من خلال تحديث البنية التحتية في جميع أنحاء المملكة لتلبية المتطلبات البيئية والاقتصادية وتحديات الطاقة ».

كجزء من جهودها لتعزيز الاستدامة الرقمية، قدمت «نيوتنكس» مؤخرًا «أداة تقدير الكربون والطاقة» (Carbon and Power Estimator) - وهي أداة تساعد المؤسسات والشركات على فهم وتحليل أداء العوامل المختلفة بالتأثير على بصمتها البيئية من خلال تقدير الطاقة والانبعاثات السنوية لمختلف حلول «نيوتنكس» باستخدام تصميماتها المعتمدة.

وتوفر «أداة تقدير الكربون والطاقة» من «نيوتنكس» للمستخدمين تقريرًا يساعد في توضيح كيف يمكن لخيارات البنية التحتية أن تؤثر على البصمة البيئية فيما يتعلق بالطاقة والانبعاثات، مع رؤى لتطوير إستراتيجيات تكنولوجيا معلومات أكثر استدامة. واستناداً إلى مدخلات المستخدم فيما يتعلق بأعباء العمل وكفاءة مركز البيانات والموقع، يمكن للمؤسسة أو الشركة وضع تصور لكيفية مساعدة خيارات تكنولوجيا المعلومات في تحقيق أهداف الاستدامة الخاصة بها.

قامت «نيوتنكس» أيضًا برعاية تقرير متطور للغاية لمساعدة صناع القرار في مجال الأعمال ليس فقط على تقليل تكاليف الطاقة ولكن أيضًا على خفض البصمة الكربونية لأصول مراكز البيانات الخاصة بهم بشكل جذري. ويتناول التقرير

بالتفصيل كيفية مقارنة تقنيات مراكز البيانات المختلفة تبرز للشركات إيجابيات وسلبيات السعي لتحقيق أهداف الحياد المناخي.

وزير الطاقة: الاستجابة لتحديات التغير المناخي مسؤولية مشتركة بين الجميع الاقتصادية

افتتح الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة اليوم، أعمال اجتماع وزراء العرب المعنيين بشؤون المناخ، على هامش «أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023م»، الذي تستضيفه المملكة بالتنسيق والتعاون مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية.

وقال في كلمته: «نهنئ الإخوة في مصر بنجاحهم الباهر في تنظيم المؤتمر السابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية التغير المناخي، وما حققوه من إنجازات مهمة للدول النامية، حافظوا من خلالها على تسريع وتيرة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية واتفاقية باريس، بما يتماشى مع المبادئ الأساس لهما، رغم التحديات والتوجهات المختلفة في ذلك، كما ندعم إخواننا في دولة الإمارات العربية المتحدة، ونؤكد تعاضدنا معهم، كدول عربية، لتحقيق الطموح المتوازن والشمولي في رئاستهم القادمة للمؤتمر الثامن والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية التغير المناخي، في دبي».

وبين الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن دول المنطقة تواجه عدداً من التحديات التنموية والبيئية من ضمنها أمن الطاقة، والتصحر، وتدهور الأراضي، وشح المياه، وغيرها من التحديات على المستوى الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، مؤكداً أن الاستجابة لتحديات التغير المناخي مسؤولية مشتركة بين الجميع، مع اختلاف المسؤوليات بين الدول المتقدمة والنامية، حسب الاتفاقيات الدولية، لمسؤوليتها التاريخية عن الانبعاثات، مفيداً أن لكل منطقة ظروفها التي تتطلب وسائل وآليات تنفيذ مختلفة للتعامل مع هذا التحدي.

ونوه بأهمية تكاتف الدول العربية في مواقفها، بما يخدم العمل المناخي ويتناسب مع ظروف الدول ومسيرة التنمية فيها، مؤكداً أهمية أربعة محاور تتمثل في: التكيف، والتخفيف، والتمويل، والجرد العالمي.

وشدد سموه على الدور الحيوي للشباب والشابات في الاستجابة لتحديات التغير المناخي، فهم قوة دافعة ومبدعة، يملكون الحماس اللازم لتطوير حلول وابتكارات جديدةٍ لمواجهة التحديات المناخية، مبيناً أنهم قادرون على تحويل رؤى مستدامة إلى واقع قابل للتطبيق، مؤكداً ضرورة تشجيعهم وتمكينهم للمشاركة الفاعلة في صنع القرار.

من جانبه، تحدث الأمين التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة سيمون ستيل في كلمته حول التغير المناخي في المنطقة وتحقيقها درجات ارتفاع حرارة غير مسبوق، تؤثر على الأمن الغذائي، عاداً مؤتمر COP28 الذي سيعقد في الإمارات بالمنصة لتوجيه الطموحات والمكان المناسب لتصحيح المسار، ويحمل معه عدة أهداف تؤثر على ميزانية الأسواق العالمية، متطلعاً لمشاركة العالم المشاريع المبهرة بالمنطقة.

بيان الوزراء المعنيين بشؤون المناخ في الدول العربية

أصدر الوزراء المعنيون بشؤون المناخ في الدول العربية بيانًا مشتركًا عقب اجتماعهم في الرياض على هامش «أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023م»، الذي تستضيفه المملكة العربية السعودية بالتنسيق والتعاون

مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، أكدوا فيه تعاضدهم والتزامهم في معالجة التغير المناخي وآثاره وتحدياته، وتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وتعزيز التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس.

وقدم الوزراء شكرهم للمملكة العربية السعودية على استضافتها أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والاجتماع الوزاري، كما شكروا وباركوا لجمهورية مصر العربية استضافتها الناجحة للمؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) في شرم الشيخ، متطلعين إلى مؤتمر ناجح آخر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأكدوا في بيانهم دعمهم التام لاستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الثامنة والعشرين (COP28)، مشيدين بالركائز الأربع للمؤتمر وهي: تسريع عملية التحول العادل والمنصف والمسؤول للطاقة وخفض الانبعاثات قبل عام 2030، وإحداث تحول بمسار تمويل المناخ من خلال الوفاء بالوعود القائمة ووضع إطار لتوافق جديد بشأن التمويل، ووضع الطبيعة والشعوب وسبل العيش في صميم العمل المناخي، وحشد الجهود من أجل مؤتمر أطراف يحظى بمشاركة الجميع، مبينين أن دولهم تؤكد بأن المخرجات تتواءم مع مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي واتفاق باريس والظروف والأولويات الإقليمية والوطنية.

وبينوا أن المنطقة تواجه تحديات عديدة تشمل التغير المناخي، والتصحر، وشح المياه، وتدهور الأراضي والمحيطات، وحرائق وفقدان الغابات، وصعوبة التشجير، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والفيضانات والعواصف الرملية، وذلك يتطلب أخذ خطوات ملموسة لمعالجة هذه التحديات، منوهين بدور المنطقة المهم في معالجة التغير المناخي وآثاره.

وشدد الوزراء المعنيون بشؤون المناخ في الدول العربية أهمية اعتماد إطار برنامج عمل الهدف العالمي للتكيف خلال مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة والعشرين في الإمارات العربية المتحدة، منوهين بأهمية استمرار أعمال الهدف العالمي للتكيف بعد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، وعلى أهمية دعم الدول للجاهزية للتكيف لدرجات الحرارة 1.5 وأعلى.

وأعربوا عن قلقهم حيال الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وتفاقم أزمة شح المياه بشكل كبير وحالات الجفاف المتكررة والشديدة، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي والأمن المائي، ملتزمين بالعمل معًا لفهم التحديات التي تواجهها منطقتهم، وإيجاد إستراتيجيات لإدارة المخاطر، والاستفادة من برنامج عمل شرم الشيخ المشترك لمواجهة التحديات الإقليمية في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، ملتزمين بالاستفادة من جميع التقنيات والحلول لتحسين إدارة المياه، وزيادة إنتاجية المحاصيل، والتنبؤ بشكل أفضل بأنماط الطقس التي تؤثر على الزراعة والغابات والأحواض المائية في منطقتهم.

وأكدوا أن تخفيف الانبعاثات يتطلب نهجًا شموليًا لإدارة انبعاثات الغازات الدفيئة مع الحفاظ على النمو الاقتصادي الشامل، متطلعين إلى مخرجات شمولية ومتوازنة لبرنامج عمل التخفيف في مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة والعشرين في الإمارات، وأن الوصول إلى ذروة انبعاثات الغازات الدفيئة يستغرق وقتا أطول بالنسبة للبلدان النامية في إطار التنمية المستدامة والجهود الرامية للقضاء على الفقر، وأن الوصول للحياد الصفري يستلزم الاستعانة بجميع الحلول شاملاً ذلك آخر التطورات العلمية، والنُهج المختلفة بما في ذلك نهج الاقتصاد الدائري للكربون، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقنيات، ونضج الأسواق، وبناء القدرات وتعزيز الحلول الأكثر كفاءة بما يتماشى مع الظروف الوطنية المختلفة ووفقا لمسارات الانتقال العادل.

والتزم الوزراء بعدم إقصاء أي مورد من موارد الطاقة وأن يكون تركيزهم على خفض الانبعاثات دون النظر لمصادرها وذلك عن طريق استخدام جميع التقنيات والحلول شاملاً ذلك التقنيات التي تسهم بتجنب انبعاثات غازات الدفيئة

والتخفيف منها وإزالتها، مع ضرورة تبني سياسة «النهج المتوازن» لتعزيز النمو الاقتصادي العالي والمرتبط بشكل وثيق بأمن الطاقة وتوفرها بالاستفادة من مصادر الطاقة المختلفة والعمل على تحقيق الانتقال العادل إلى الطاقة النظيفة بطريقة عملية وتدريجية، مثل نهج الاقتصاد الدائري للكربون.

وأعربوا عن قلقهم إزاء الفجوة في الالتزامات المالية من قبل الدول المتقدمة، مما يعيق جهود التخفيف والتكيف، مؤكدين أهمية الإيفاء بتقديم 100 مليار دولار سنوياً حتى عام 2025م وعلى أن يتم وضع هدف جديد وطموح للتمويل المناخي بحد أدنى قدره 100 مليار دولار سنوياً بدأ من عام 2025م، وأهمية الاستيفاء بالتعهد بمضاعفة تمويل التكيف على الأقل من مستويات عام 2019م بحلول عام 2025م.

وأكدوا أهمية الاستثمارات الشاملة في تعزيز دور التقنيات التي تسهم في معالجة الانبعاثات، مدركين أهمية دعم والدفع بالتقنيات في جميع مراحلها شاملاً ذلك التقنيات التي تسهم بتجنب انبعاثات غازات الدفيئة والتخفيف وإزالتها.

وأشاد الوزراء المعنيون بشؤون المناخ في الدول العربية بدور الشباب في مجتمعاتهم ومساهمتهم في قيادة الجهود لمواجهة التغير المناخي حيث للشباب دور مهم في أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومؤتمر الأطراف الثامن والعشرين.

«إكوينور» النرويجية: اهتمام «أوبك +» بتوازن السوق النفطية وليس باستهداف 100 دولار للبرميل

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تسببت حالة عدم اليقين السياسي في الشرق الأوسط في قفزة سعرية للنفط الخام، واتجاه صعودي للأسعار في مستهل الأسبوع، في عودة واسعة للمخاطر الجيوسياسية، وتأثيرها الكبير في سوق النفط الخام.

وارتفعت الأسعار مع تقييم الأسواق الحرب الدائرة في الشرق الأوسط، في حين استفادت أصول الملاذ النمطية، مثل الذهب والدولار، من هذه الحالة المشوشة للأسواق إلى حد ما.

وقال لـ «الاقتصادية»، محللون نفطيون «إنه في الأسبوع الماضي قررت لجنة المراقبة الوزارية في تحالف (أوبك+) الإبقاء على تخفيضات إنتاج النفط الحالية سارية حتى نهاية العام»، حيث لم يكن هذا الإعلان مفاجئا على الإطلاق، ومع ذلك انخفضت أسعار النفط الخام بشكل كبير.

ورجح المحللون مواصلة النفط ارتفاعه قبل أن يبدأ التأثير بشكل سلبي في الطلب، لافتين إلى أن استهلاك البنزين في الولايات المتحدة في موسم القيادة هذا العام كان أقل بمقدار 600 ألف برميل يوميا من المتوسط لعام 2019 وهو آخر عام قبل الوباء، إضافة إلى ذلك أظهر تقرير مخزون تقييم الأثر البيئي الأخير زيادة كبيرة في مخزونات البنزين ما عزز تصور الطلب الفاتر على الوقود.

وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن الطلب على النفط ما زال قويا في دول الاستهلاك الرئيسة، ما يدعم مكاسب الأسعار، خاصة في الهند حيث إن البلاد تعتمد على الواردات لتلبية ما يزيد على 80 في المائة من استهلاكها من النفط».

ونقل عن بيانات صادرة عن شركة إكوينور النرويجية تؤكد أن تحالف «أوبك+» لايستهدف وصول الأسعار إلى 100 دولار للبرميل، حيث إن السعودية وروسيا ليستا مهتمتين برؤية أسعار النفط مرتفعة إلى هذا الحد، وتركزان بشكل أساسي على إجراء توازن جيد في السوق.

من جانبه، أكد ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن «أوبك+» يلعب الدور الرئيس الأكبر في إدارة السوق النفطية، مشيرا إلى أن منتجي التحالف مستعدون لاتخاذ إجراءات إضافية إذا لزم الأمر، في إطار جهودهم المستمرة لدعم استقرار السوق والبناء على التماسك القوي لدول «أوبك+»، مبينا أن ارتفاع سعر النفط بسبب الصراع الحاد الدائر حاليا في الشرق الأوسط.

من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، «إن الصراع في الشرق الأوسط يأتي وسط تطلع السعودية وروسيا وبقية منتجي (أوبك+) إلى استعادة التوازن في سوق النفط العالمية».

بدورها، أكدت مواهي كواسي، العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية، أن تعديلات مستمرة تحدث في خريطة موردي النفط منذ وقوع حرب أوكرانيا، لافتة إلى بقاء روسيا كأكبر مورد للنفط الخام إلى الهند خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، لكن خامات الشرق الأوسط من السعودية والعراق استعادت حصصا قوية في السوق الهندية، موضحة

أنه قبل الحرب في أوكرانيا كان العراق هو المورد الرئيس للنفط الخام إلى الهند، بينما تشير تقارير دولية إلى أن العراق سيستعيد المركز الأول في أكتوبر الجاري.

وأفادت بأنه في أعقاب الحرب الروسية - الأوكرانية أدت التخفيضات الحادة التي وصلت إلى 42 دولارا للبرميل على سعر خام الأورال الروسي إلى جعله جذابا للمشترين، خاصة في الهند، ومع ذلك فقد تقلصت الخصومات على الخام الروسي خلال الأشهر الأخيرة، حيث قامت روسيا بتصدير مزيد من طاقة الشحن خارج مجموعة السبع لتفادي الحد الأقصى لسعر مجموعة السبع البالغ 60 دولارا للبرميل على صادراتها.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط أكثر من 3 في المائة أمس، إذ أثيرت مخاوف من نشوب صراع أوسع نطاقا في الشرق الأوسط.

وبحسب «رويترز»، ارتفع خام برنت 2.70 دولار أو 2.2 في المائة إلى 87.28 دولار للبرميل، في حين سجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 85.57 دولار للبرميل مرتفعا 2.78 دولار أو 3.4 في المائة. وارتفع الخامان القياسيان أكثر من أربعة دولارات للبرميل في وقت سابق من الجلسة.

وجاء الارتفاع في أسعار النفط ليعكس مسار الاتجاه النزولي الأسبوع الماضي الذي شهد أكبر انخفاض أسبوعي منذ مارس حيث تراجع برنت 11 في المائة، وهبط خام غرب تكساس أكثر من 8 في المائة وسط مخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة وتأثيرها في الطلب العالمي.

وقال محللون من بنك أيه.إن.زد، في مذكرة للعملاء، «المخاطر الجيوسياسية المتزايدة في الشرق الأوسط من شأنها أن تدعم أسعار النفط.. ويمكن توقع مزيد من التقلبات».

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 87.30 دولار للبرميل، يوم الجمعة، مقابل 88.51 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، أمس، أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق سادس انخفاض على التوالي، وأن السلة خسرت نحو تسعة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 96.35 دولار للبرميل.

«أوبك» ترفع توقعاتها للطلب على المدى الطويل .. 116 مليون برميل يوميا في 2045 الاقتصادية

رفعت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» توقعاتها للطلب العالمي على النفط في الأجلين المتوسط والطويل في توقعات سنوية، قائلة «إن هناك حاجة إلى استثمارات بقيمة 14 تريليون دولار لتلبية هذا الطلب حتى مع زيادة استخدام الوقود المتجدد وظهور مزيد من السيارات الكهربائية على الطرق.

ومن شأن استمرار الارتفاع في الاستهلاك لعقد آخر أو أكثر أن يشكل دفعة لـ«أوبك». وأكدت «أوبك» أن النفط يجب أن يكون جزءا من التحول في مجال الطاقة.

وكتب هيثم الغيص الأمين العام لمنظمة «أوبك»، في مقدمة التقرير السنوي لعام 2023 الصادر أمس من الرياض «لقد دفعت التطورات الأخيرة فريق «أوبك»، إلى إعادة تقييم ما يمكن أن يحققه (كل نوع من أنواع الطاقة)، مع التركيز على الخيارات والحلول العملية والواقعية».

وأضاف «الدعوات المطالبة بوقف الاستثمار في مشاريع نفطية جديدة مضللة، ويمكن أن تؤدي إلى فوضى في مجال الطاقة والاقتصاد».

وقدر الغيص، حجم الاستثمارات المطلوبة في قطاع النفط بنحو 14 تريليون دولار حتى عام 2045، ارتفاعا من 12.1 تريليون دولار المقدرة العام الماضي.

وتتوقع «أوبك» أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى 116 مليون برميل يوميا بحلول عام 2045، أي أعلى بنحو ستة ملايين برميل يوميا مما كان متوقعا في تقرير العام الماضي، فيما ستقود الصين والهند ودول آسيوية أخرى ودول من إفريقيا والشرق الأوسط هذه الزيادة.

وأشار الغيص، خلال إطلاق التقرير إلى تراجع في سياسات «صفر انبعاثات»، وقال «إن العمل المناخي يجب ألا يأتي على حساب أمن الطاقة العالمي».

وتابع «من الواضح على مدى العام الماضي أننا رأينا الشعوب تعبر عن مخاوفها بشأن التكاليف والمزايا الفعلية لأهداف الانبعاثات الصفرية».

وأضاف «هناك مع الأسف من يواصلون الترويج للحديث الخطير للغاية عن استبعاد النفط، بالقول (إن الطلب على النفط سينخفض 25 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030)».

ورفعت «أوبك» في التقرير أيضا توقعاتها للطلب على المدى المتوسط حتى عام 2028، وأرجعت هذا إلى الطلب القوي هذا العام رغم الظروف الاقتصادية المعاكسة مثل ارتفاع أسعار الفائدة.

وقالت «أوبك»، «إن الطلب العالمي في عام 2028 سيصل إلى 110.2 مليون برميل يوميا ارتفاعا من 102 مليون برميل يوميا في 2023»، وتوقعت أن يصل استخدام النفط في عام 2027 إلى 109 ملايين برميل يوميا ارتفاعا من 106.9 مليون برميل يوميا في 2022.

وتبنت «أوبك» تحولا في عام 2020 عندما أضرت جائحة كوفيد - 19 بالطلب على النفط، إذ قالت «إن الاستهلاك سيتباطأ في نهاية المطاف بعد توقعات على مدى أعوام بأن الاستخدام سيظل في زيادة». وبدأت بعد ذلك برفع التوقعات

مرة أخرى مع تعافي استخدام النفط.

وفي حين توقعت «أوبك» في تقرير عام 2022 أن يصل الطلب العالمي إلى مستوى مستقر بعد عام 2035، ترى المنظمة في أحدث تقرير أن استخدام النفط سيرتفع 1.6 مليون برميل يوميا أخرى في آخر عشرة أعوام من فترة التوقعات. وتتوقع «أوبك» الآن أن يكون الطلب أعلى مما توقعته في عام 2019 قبل الجائحة.

وتتوقع «أوبك» وجود 2.6 مليار مركبة على الطرق حول العالم بحلول عام 2045. وقالت في التقرير «إن أكثر من 72 في المائة منها ستعمل بمحرك احتراق»، رغم أن السيارات الكهربائية هي القطاع الأسرع نموا.

وتوقعت المنظمة في التقرير أن حصتها الإجمالية في سوق النفط سترتفع إلى 40 في المائة في عام 2045 من 34 في المائة في 2022 مع بدء تراجع الإنتاج من دول خارج «أوبك» بدءا من أوائل ثلاثينيات القرن الحالي.

في المقابل، توقعت «أوبك» تراجع الطلب في دول منظمة التعاون والتنمية بدءا من 2025.

وحذر الغيص من أن «الدعوات إلى وقف الاستثمارات في مشاريع نفطية جديدة مخطئة، وقد تؤدي إلى فوضى في مجالي الطاقة والاقتصاد». وتدعو «أوبك» -وفق سيناريو توقعاتها الرئيس- إلى «مقاربة واقعية للطلب على الطاقة». وتؤكد أنه «لا يوجد حل وحيد لتلبية الحاجات العالمية المتزايدة للطاقة»، موضحة أن «مستقبلا مستداما للجميع على صعيد الطاقة والاقتصاد بحاجة إلى كل مصادر الطاقة، وكل التكنولوجيات ذات الصلة، واستثمارات وتعاون غير مسبوقين، مع تقدم أمن الطاقة والنمو الاقتصادي وخفض الانبعاثات معا».

ورأى سلطان الجابر رئيس مؤتمر كوب28، الأحد، أنه «لا يمكننا فصل نظام الطاقة الحالي اليوم قبل أن نبني نظام الغد الجديد»، داعيا إلى مضاعفة قدرة إنتاج الطاقة المتجددة بثلاث مرات قبل التخلي عن الوقود التقليدي.

تشريع أوروبي يضاعف حصة مصادر الطاقة المتجددة بحلول 2030 الاقتصادية

وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أمس، على تشريع يضاعف تقريبا حصة مصادر الطاقة المتجددة في الكتلة بحلول 2030.

واعتمد النواب الأوروبيون هذا التشريع منتصف سبتمبر، ويمهد الضوء الأخضر الذي أصدره مجلس الاتحاد الأوروبي الطريق أمام دخوله حيز التنفيذ. يأتي ذلك قبل أسبوعين من الإعلان المتوقع عن حزمة جديدة اقترحتها بروكسل لدعم قطاع طاقة الرياح.

ويحدد النص المعتمد الذي كان نتيجة اتفاق أبرم نهاية مارس بين البرلمان الأوروبي والدول الأعضاء، الهدف الملزم المتمثل في استخدام 42.5 في المائة على الأقل من الطاقات المتجددة في الاستهلاك الأوروبي بحلول 2030، مقابل المستوى الحالي البالغ نحو 22 في المائة. ومن شأن التشريع الجديد تسريع إجراءات الترخيص مع إنشاء «مناطق مخصصة» حيث سيجب على السلطات الوطنية الموافقة على منشآت الطاقة المتجددة الجديدة في غضون 12 شهرا كحد أقصى.

وفي مجال النقل، سيتعين على الدول إما تقليل كثافة غازات الدفيئة بنسبة 14.5 في المائة بفضل مصادر الطاقة المتجددة وإما أن يصل استهلاك الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة في هذا القطاع إلى 29 في المائة. وفي نهاية المطاف، في 2030، يجب أن يكون في كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي 42 في المائة على الأقل من الهيدروجين المستخدم في الصناعة منتجا من مصادر طاقة متجددة.

نقلة نوعية لتنمية الغطاء النباتي

ياسر خليل

البلاد

أكد مدير عام فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة مكة المكرمة المهندس ماجد بن عبدالله الخليف، أن إعلان المملكة خارطة طريق لزراعة 10 مليارات شجرة، يعد نقلةً نوعية لتعزيز وتنمية الغطاء النباتي في كافة مناطق الوطن.

وأضاف: في هذا الإطار، تسعى مبادرة "أخضر مكة" إلى إعادة تأهيل الغطاء النباتي الطبيعي على مستوى المنطقة وتنميته، والحد من التدهور في مناطق المراعي والغابات والأودية، وتطوير المتنزهات الو

طنية بالاستغلال الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية المتاحة، وتكثيف التعاون في تطوير واستثمار المتنزهات الوطنية.
وبين أن فرع الوزارة مع العديد من الجهات ذات العلاقة لديه العديد من المبادرات والبرامج، التي تهدف لرفع الوعي والعمل من أجل البيئة في منطقة مكة المكرمة، لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، مشيرًا إلى إنطلاق حملة تشجير بعنوان " لنكن قدوة " في المنطقة.

من جانبه، أوضح مدير إدارة البيئة بفرع المنطقة المهندس عبدالله الصبحي أن الحملة تأتي امتدادًا لحملات التشجير السابقة بالتعاون مع قسم التطوع والمسؤولية الاجتماعية؛ حيث أتاحت الوزارة فرصًا تطوعية لحملة " لنكن قدوة" وذلك عبر منصة العمل التطوعي، التي تشرف عليها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

إطلاق «رؤية النفط العالمي 2045» من الرياض
الشرق الأوسط

أطلقت الأمانة العامة لـ«أوبك»، «رؤية النفط العالمي 2045» من العاصمة السعودية (الرياض)، وذلك خلال افتتاحية إطلاق نشرة آفاق البترول العالمية السنوية 2023 للأمانة.

وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، خلال افتتاحية الإطلاق، اليوم (الاثنين) إن أعضاء «أوبك بلس» يتقاسمون فاتورة تكلفة براميل النفط بشكل متساو.

وأضاف الوزير السعودي «نجحنا في التأكيد أن المملكة ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ملتزمة بمواجهة التحديات المناخية».

وبيّن أن بلاده تسعى للتعاون مع الدول الأخرى ومساعدتها للسير قدماً من خلال توفير الطاقة والطاقة المتجددة مع نهج التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وأكد الأمير عبد العزيز بن سلمان، أن بلاده تكافح فقر الطاقة في العالم، وتساعد على تمكين الأشخاص من تحسين معيشتهم من الناحية الصحية، وكذلك ضمان مستقبلهم.

من ناحية أخرى، أطلق الأمين العام للمنظمة هيثم الغيص، من الرياض «رؤية النفط العالمي 2045»، مبيناً أن السعودية لعبت دوراً أساسياً في دعم أسواق النفط العالمية، وأيضاً خلال جائحة «كورونا»، ولذلك تم إطلاق المشروع في السعودية.

وأوضح الغيص، أنه خلال فعاليات أسبوع المناخ كان هناك اهتمام كبير في المملكة للملفات المناخية، وهذا الحدث يدعم التغيرات المناخية وقمة «كوب 28» التي ستعقد في دولة الإمارات.

وأشار إلى العام الحالي 2023 وما تحقق فيه من تقييمات لها علاقة بأمن الطاقة والتقليل من الانبعاثات الكربونية، وتحقيق الطاقة المستدامة لمستقبل أكثر خضرة للجميع، وتحقيق الأهداف لعام 2025.

وتابع الغيص: «لدينا فريق للأبحاث يقوم بإعداد تقارير من أجل الوصول إلى جميع التقنيات المتاحة والتحديات التي تواجه المنظمة».

من جهة أخرى، تشهد أسواق النفط تحركات عرضية في الوقت الحالي، بين مستويات 85 - 95 دولارا للبرميل، إذ تدعم العوامل الأساسية للسوق ارتفاع الأسعار، بينما يضغط تباطؤ الاقتصاد العالمي وخاصة الصيني، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، على الأسعار.

ومع ارتفاع وتيرة التوترات في منطقة الشرق الأوسط، قفزت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الاثنين، مستهل بداية الأسبوع، بأكثر من 4 دولارات للبرميل، ليقترب خام القياس العالمي برنت من مستوى 90 دولارا للبرميل، والخام الأميركي من مستوى 87 دولارا للبرميل.

إلى ذلك، عقد وزراء الطاقة والبترول لدول «أوبك بلس»، البحرين والعراق والكويت وعمان والسعودية والإمارات والأمين العام لمنظمة «أوبك»، اجتماعاً، أمس (الأحد) في الرياض، وذلك على هامش فعاليات أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023 .واغتنم الوزراء الفرصة لمراجعة ظروف السوق، واتفقوا على مواصلة التشاور مع جميع دول «أوبك بلس»، من خلال الآليات المتبعة بما في ذلك اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج (JMMC) والاجتماعات الوزارية للدول الأعضاء في منظمة «أوبك» والدول المشاركة من خارجها (ONOMM).

وأكدوا على الالتزام بالقرارات المعلنة في يونيو (حزيران) السابق، في الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للدول الأعضاء في منظمة «أوبك» والدول المشاركة من خارجها، بالإضافة إلى تعديلات الإنتاج الطوعي الجماعي والفردي. وأشار الوزراء من جديد إلى استعداد دول إعلان التعاون لاتخاذ إجراءات إضافية في أي وقت في إطار جهودهم المستمرة لدعم استقرار السوق، والبناء على التماسك القوي لدول «أوبك بلس».

«قطر للطاقة» و«شيفرون فيليبس» تحصلان على تمويل 4.4 مليار دولار لمشروع بتروكيماويات الشرق الأوسط

أعلنت «قطر للطاقة»، أنها و«شيفرون فيليبس»، حصلتا على تمويل بقيمة 4.4 مليار دولار لمشروع رأس لفان للبتروكيماويات.

وقالت «قطر للطاقة» في بيان صحافي، الاثنين، إن المشروع هو مجمع متكامل لإنتاج الأوليفينات والبولي إيثيلين في مدينة رأس لفان الصناعية. وتتكون حزمة تمويل الديون الممتازة من تسهيلات تجارية وإسلامية، وتسهيلات من وكالات ائتمان الصادرات.

وأضاف البيان أن مجمع رأس لفان للبتروكيماويات هو مشروع مشترك بين «قطر للطاقة» بنسبة 70 في المائة وشركة «شيفرون فيليبس» للكيماويات بنسبة 30 في المائة، و«يعد أكبر مشروع للبتروكيماويات في قطر حيث تم الإعلان عن قرار الاستثمار النهائي فيه في يناير (كانون الثاني) 2023».

وقال سعد بن شريدة الكعبي وزير الدولة لشؤون الطاقة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ«قطر للطاقة» تعليقاً على الإعلان: «لقد تجاوزت هذه الحزمة التمويلية متطلبات تغطية الاكتتاب، وهو ما يشكل شهادة مهمة على ثقة المجتمع المالي بدولة قطر وبصناعتي الطاقة والبتروكيماويات فيها».

وأضاف الكعبي «يمثل هذا الاستثمار الأساسي وواسع النطاق إنجازاً كبيراً ومعلماً رئيسياً نحو إنجاز مشروع رأس لفان للبتروكيماويات، وهو الأكبر في الشرق الأوسط وواحد من أكبر المشاريع في العالم. ويسعدنا جدا أن ندخل هذه المرحلة المثيرة من هذا المشروع مع شريكتنا لسنوات طويلة، شركة (شيفرون فيليبس) للكيماويات».

يتكون المشروع، الذي من المتوقع أن يبدأ الإنتاج في أواخر عام 2026، من وحدة لتكسير الإيثان بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 2.1 مليون طن سنويا من الإيثيلين. كما يتضمن المجمع خطين بطاقة إنتاجية تبلغ 1.7 مليون طن سنويا لإنتاج البولي إيثيلين عالي الكثافة الذي يستخدم في مجموعة واسعة من المنتجات، بما في ذلك التعبئة والتغليف والبناء والسلع الاستهلاكية.

وسيرفع المجمع إجمالي إنتاج قطر من البتروكيماويات إلى ما يقارب 14 مليون طن سنويا. وقال البيان إنه من المتوقع أن يحقق هذا المشروع فوائد اقتصادية كبيرة للبلاد، بما في ذلك زيادة الإيرادات الضريبية والاستثمار الأجنبي.

كانت الشركتان وقعتا في يناير الماضي اتفاقيات لإنشاء المجمع بتكلفة تصل إلى ستة مليارات دولار.

البديوي: دول مجلس التعاون عازمة على مواجهة تداعيات تغيير المناخ

مكة

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي، أن دول المجلس عازمة على مواصلة جهودها مع دول العالم لمواجهة تداعيات تغيير المناخ وجعل مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين (COP28) الذي تستضيفه الإمارات نقطة فارقة وعلامة مميزة. جاء ذلك خلال مشاركة في الاجتماع الوزاري للوزراء المعنيين بملف التغير المناخي، على هامش فعاليات أسبوع المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023، الذي استضافته المملكة بمدينة الرياض. وأفاد بأن الاجتماع الوزاري أصدر بيانا مشتركا، يؤكد من خلاله على الدعم التام لاستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر COP28، ويحددون فيه أيضا مواقفهم تجاه العديد من الموضوعات التي ستطرح في هذا المؤتمر.

وقدم البديوي لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله-، التقدير والامتنان، لما يبذله من جهود مخلصة وعمل دؤوب لتعزيز مسيرة مجلس التعاون المباركة، ولما يلقاه العمل الخليجي المشترك من دعم ومساندة واهتمام، شاكرا صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة على التنظيم والإعداد المتميز لهذا الاجتماع، مثمنا جهود القائمين على أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2023. وقد تم خلال الاجتماع مناقشة عدد من القضايا المناخية حول التخفيف والتكيف والتمويل والاستثمار والحصيلة العالمية، والاستراتيجيات اللازمة للدفع بالعمل المناخي مع ضمان أمن والنمو والازدهار الاقتصادي في المنطقة، وتبادل الأفكار والخبرات.

شكراً